بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
&SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISYA
COLLEGE OF EDUCATION

AL-QADISIYA JOURNAL FOR
EDUCATIONAL SCIENCES

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية التربية
مجلة القادسية في الآداب
والعلوم التربوية
التصنيف الدولي : ISSN 1992-1144

العدد / ٩٠
التاريخ /١٧/ ١٠/ ٢٠١٦ م

الى / ا.د. حيدر حبيب حمزة المحترم
حيدر نجم عبد زيارة المحترم

م/ قبول نشر

تحية طيبة ...
يسرهياة تحرير مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية أن تعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم بـــ :
(كراهة توالي ثقلين مختلفين في ابنية الاسم الثلاثي المجرد عند الرضي الاستربـاذي في شرحيه على الشافية والكافية) في الاعداد القادمة .

أ. د. سرحان جفات سلمان
رئيس التحرير
/ / ٢٠١٦

نسخة منه إلى:
- أمانة التحرير.
- الصادرة .
- وحدة الرقابة.

البريد الالكتروني:journal of alaqadisia@yahoo.com
journal of alaqadisia@h

كراهة توالي ثقلين مختلفين

في أبنية الاسم الثلاثي المُجَرَّد عند الرضيّ الأستراباذيّ

في شرحيه على الشَّافية والكافية

أ.د حيدر حبيب حمزة
كلية الآداب /جامعة القادسية

حيدر نجم عبد زيارة
كلية الآداب /جامعة القادسية

خُلاصة وتقديم :

يُعنى هذا البحث بدراسة جزئية من جزيئات ظاهرة الكراهة في مستوى الحركات أو الصوائت القصيرة عند الرضي الأستراباذي، وهي كراهة توالي ثقلين مختلفين في أبنية الاسم الثلاثي المجرَّد.

ويعنون بالثقلين المختلفين: الضمّ والكسر، إذ يشكل ثِقَل الخروج من الضمّ إلى الكسر، وبالعكس من الكسر إلى الضم في الاسم الثلاثي المجرَّد كراهةً ، دفعت النحويين عامَّةً إلى الحُكم بإهمال هذين البناءين من أبنية الاسم الثلاثي المجرّد التي قسموها على اثني عشر بناءً .

وقد استُهلّ البحث بتوطئة بيَّنتُ فيها أسباب هذه الكراهة، وموقف الرضي منها، ثم قُسِّم البحث على قسمين رئيسين: الأول : في كراهة الخروج من الضمّ إلى الكسر في بناء (فُعِل). والآخر : في كراهة الخروج من الكسر إلى الضمّ في بناء (فِعُل). في الاسم الثلاثي المجرد.

توطئة:

تتخلَّقُ هذه الكراهة في بناءين من أبنية الاسم الثلاثي المجرّد، إذ تتجلّى فيهما بالخروج من الضمّ إلى الكسر في بناء: (فُعِل)، وبالعكس: في الخروج من الكسر إلى الضمّ في بناء: (فِعُل).

وقد أهمل النحويون هذين البناءين من أبنية الاسم الثلاثي المُجرّد على ما تقتضيه القسمة العقلية من تقسيمها على أثني عشر بناءً، فقبلوا عشرةً منها، وأهملوا هذين البناءين، قال سيبويه: ((واعلم أنَّه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل)، ولا يكون إلّا في الفِعْل، وليس في الكلام (فِعُل)))[١]. ويُرجع النحويون سبب ذلك إلى ثِقَلِ هذين البناءين؛ ويسوّغون لذلك بتسويغات عدةٍ، لعلّ أولها ما ذكره الفرَّاء ، إذ قال: ((إنّما يستثقلون كسرة بعدها ضمّة، أو ضمّة بعدها بعدها كسرة ... فإنما يُستثقل الضمُّ والكسر؛ لأنّ لمخرجيها مؤونةً على اللسان، والشفتين تنضمّ الرّفعة بهما، فيثقل الضمّة، ويُمالُ أحد الشَّدْقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً))[٢]، ولَئِن ذهب الفرّاء إلى تفسير ثقل ذلك بمؤونة مخرجيهما على اللسان – من دون بيان ماهيّة هذه المؤونة، لنجدنَّ نحويين آخرين يسوّغون لذلك بأمور أخرى، قال اليزدي: ((كرهوا الإتيان من الضم إلى الكسر، ومن الكسر إلى الضم؛ لما فيه من الاستثقال البَيِّن، وهو تحريك العضلتين في الضم، وتحريك الواحدة في الكسر))[٣]، وقال السيوطي: ((وسقط (فُعِل) بضمّ أوله وكسر ثانيه، و(فِعُل) بكسر أوله وضم ثانية؛ (استثقالاً) لاجتماع ثقيلين، إذ الضمّة أثقل الحركات؛ لتحرّك الشفتين لها، وتليها الكسرة، لتحرك الشفَّة لها))[٤].

وهذه التسويغات على لطافتها، وسعة إدراك من قال بها؛ إلّا أنَّ ربط الثقل، بحركة الشفتين، لا يكفي وحده، لتسويغ هذه (الكراهة). أمّا الرضي فقد سوّغ لذلك بقوله: ((سقط المثالان؛ لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيلٍ يُخَالِفُهُ))[٥]، وهذا التسويغ من الرضي يُضمرُ شعوراً لديه بأنّ سبب الكراهة، هو تناقض مخرجيهما؛ وذلك بقوله: (يُخالِفُهُ)، ويبدو أنّ رُكن الدين الأستراباذي، تأثَّرَ بما عَلَّلَ به الرضي، فصرَّحَ بذلك قائلاً: ((لكون الضمّ، والكسر ثقيلين متضادَّين في المخرج))[٦]. وهذا يُقارب كثيراً ما جاء به الدرس الصوتي الحديث، من تسويغ لهذه الكراهة، قال د. عبد الصبور شاهين: ((والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية؛ لأنّ الكسرَ أضيقُ الحركات، وأكثرها تقدّماً، والضمّة أضيقُ الحركات، وأكثرها تراجعاً، والناطق يصعب عليه أنْ ينقل لسانه من وضعٍ معيّن إلى نقيضه تماماً مع التزامه بالسرعة العاديَّة؛ ولذلك تجنّب العربي هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة))[٧].

ثَمَّةَ أمران لابُدَّ أن أُشيرَ إليهما في دراسة هذه الكراهة: الأول: هو أنّ الرضي فَرَّقَ بين كراهة: (الانتقال من الأخفّ إلى الأثقل)، وكراهة: (توالي ثقلين مختلفين) في الثلاثي المُجرَّد؛ بناءً على تَدَرُّجِ ثقل الحركات، وترتيبها في الكلمة، إذ قال في تخفيف، نحو: (غُزِيَ) على (غُزْيَ): ((فليس التخفيف في مثله؛ لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل، كما كان في كَتِف، وعَضُد، كَيف والكسرة أخفُّ من

الضمة، والفتحة أخفُّ من الكسرة، بل إنمّا سُكّن؛ كراهة توالي الثقيلين في الثلاثيّ المبنيّ على الخِفّة))[٨]. وهذا يُشير إلى وَعْيهِ بتصانيف هذه الكراهات، وتقسيمها بحَسَبَ مراتبها.

والآخر: أنَّهُ صَنَّفَ الكراهة، أو الثقل في بناءي :(فِعُل) و(فُعِل)، وفقاً لدرجة الثقل فيهما، إذ قال: ((والخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس؛ لأنَّه خروجٌ من ثقيلٍ إلى أثقل منه))[٩]، وهو مُحقٌّ في ذلك، إذ لا يُشكُّ في ثِقَلِ (فِعُل) قياساً بـ (فُعِل)، كما أنّ ترتيب مخارج الحركات، وأولويتها عند النطق في الفم، له دورٌ كبير في إقرار ثِقَل (فِعُل) مقارنةً بـ (فُعِل).

من هنا سيكون الحديث في هذه الكراهة على قسمين: الأول: في كراهة الخروج من الضمِّ إلى الكسرِ في بناء (فُعِل). والآخر : في كراهة الخروج من الكسرِ إلى الضَمّ في بناء: (فِعُل):

الأول : كراهة الخروج من الضَمّ إلى الكسر في بناء (فُعِل): ثمّة أمْرٌ في هذه الكراهة؛ طالما أعياني، وسعيت بحثاً وراء عِلّلِهِ، وهو ما أقرّهُ النحويون – والْتُمِسَ واقعاً – من شيوع صيغة (فُعِل) في الفعل المبني للمفعول، وإهمالها – وعدّها كراهةً – في أبنية الاسم الثلاثي المجرّد، قال سيبويه: ((واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل)، ولا يكون إلّا بالفِعْلِ))[١٠]، لا بل إنَّ ما وُجِدَ من أسماءٍ– على قِلَّتها – عدّه بعضُ النحويين شاذّاً [١١]، وآخرين قالوا: إنّه منقولٌ من الفعل المبني للمفعول إلى العَلَمِيَّة، أواسم الجنس، مثل: دُئِل، ورُئِم، ووُعِل[١٢].والذي يُلحظ هنا أنّ التتابع هو هو، سواء أكان في الفعل ، أم الاسم، وهو الخروج من ضمٍّ إلى كسر في بنيةٍ ثلاثيّةٍ مجرَّدة، من هنا يكون السؤال مشروعاً عن عِلَّةِ شيوع بناء: (فُعِل) في الفِعْل، من دون الاسم، وعدَّه كراهةً في الأخير، ومن ثَمَ افتراض النقل فيه من الفعل إليه .

لقد سوَّغ الرضي ذلك بقوله: ((وأمّا فُعِل؛ فلما كان ثِقَله أهون قليلاً، جاء في الفِعْل المبنيّ للمفعول؛ وجُوّزَ ذلك؛ لعروضه؛ لكونه فرع المبنيّ للفاعل))[١٣]. والحقُّ أنّ تسويغ ذلك الشيوع بالفِعْل من دون الاسم، بالاعتماد على فكرة (الأصل والفرع)، بمعنى أنَّ (فُعِلَ) فرعٌ لـ (فَعَلَ) أو (فَعِلَ)، لا يتَّسقُ والواقع الأدائي؛ لأنّنا نتعامل مع واقعٍ نطقيّ، وهو تتابع ضمٍّ، فكسر، في بنيةٍ ثلاثيَّةٍ مجرَّدة، ولا شأن للأداء الصوتي بقضية أصلٍ، أو فرعٍ. ولا غرابة أنَ يُسوّغَ الرضي لذلك بقضية (الأصل والفرع) لأنّه مُغرمٌ بها كثيراً؛ لكنَّ الغريبَ حقاً أن نجد من المحدثين ممّن عُنُوا بالدرس الصوتي أن يُسوِّغوا لذلك بما قاله النحويون، إذ يرى د.عبد الصبور شاهين أنَّ المتكلم يَعْمَدُ إلى هذا التتابع الصعب؛ لأنَّ البناء عارضٌ، ويؤدّي وظيفةً لغويّة، [١٤]، ويُعقِّبُ د.عبد الغفار هلال على ما قاله صاحب شرح التوضيح من فرعيَّة هذا البناء في الفِعْل، بقوله: ((فهذا يؤكد لنا أنّ الاستثقال جارٍ مجرى الاستخفاف هنا؛ لفرعية الصيغة))[١٥]، ولا أدري بعد كيف يجري الاستثقال مجرى الاستخفاف؛ بحُجَّةِ الفرعية، والخفّةُ، والثِّقَلُ قضيّة أدائية تتَّصل بالنطق؟!.

يبدو أَنَّ اليزدي شَعَرَ بِكِلْفَةِ ما ذهب إليه المتقدمون من شُرَّاح الشافية؛ فقال معترضاً: ((قد قال الشارحون: (للاحتياج)؛ ويلزمهم التحكُّم، وقد قال بعضهم: لعروض الضمّ، والكسر في الأفعال، وليس بشيءٍ، إذ قول الأئمّة: مبنيٌّ للفاعل، ومبنيٌّ للمفعول، مشعرٌ بكون الكل بناءً صيغ لما جِيء به لأجله))[١٦]، ثُمّ حاول أنْ يطرح حلّاً رُبّما يكون أيسرُ، حالاً من التسويغ لذلك بفرعيّة البناء، إذ قال: ((والأولى أن يُقال: لمَّا كان الفِعْل ساكناً آخره في أكثر الأحوال، وهو عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به، وجُعِلَ هذا البناء فيه؛ ليكون سكون الآخر جابراً لبعض ثِقَلِهِ، إذ السكون لدفع الثقل جابرٌ قويٌّ لا يُدفعُ أثرُهُ))[١٧]. نعم لاشكَّ في أنَّ للسكون دوراً في تخفيف وطأة هذه الكراهة، كما في (قُتِلْتُ، وقُتِلْنا)، بيد أنّنا هنا نتعامل مع بنيةٍ ثلاثيَّةٍ مجرّدة مبنية على الفتح مثل: (قُتِلَ)، ولو افترضنا جدلاً أنَّ هذا هو السبب، إلّا أنَّه أمرٌ نسبيٌّ، فقد يكون الآخر متحركاً مع اتصال الضمائر به، كما في (قُتِلُوا، وقُتِلَا)، أو مع تاء التأنيث، نحو (قُتِلَتْ)، ومن ثَمَّ لا يكون سكون الآخر جابراً لهذا التتابع على ما قال اليزدي.

يبدو لي أنَّ ذلك يدخل في سياق (فَلْسَفَة الحركات)، وترتيبها حسبَ ثِقَلها داخل البنية، فبناء الآخر على الفتح في بناء(فُعِلَ)؛ كان مدعاةً لخفته، وشيوعه في الفِعْلِ مِن دون الاسم؛ لأنّه في الفِعل خروجٌ من ضمّ إلى كسرٍ إلى فتحٍ، بمعنى آخر خروجٌ من ثقيلٍ إلى ما هو أقلّ ثقلاً، إلى خفيف، على حين أنّها في الاسم من نحو: (دُئِلُ) بضمِّ اللام عند الرفع ، أو (دُئِلِ) بكسرها عند الجرّ، في الأولى: خروج من ثقيلٍ، إلى أقلّ ثقلاً، إلى ثقيلٍ، وفي الأخرى: خروج من ثقيلٍ إلى ثقيلين متماثلين، أعني: الكسرتين في العين واللام، وهذا الأمر في الانتقال غيرُ جائز في ظلّ مساحةٍ قصيرةٍ كمساحةِ البنيةِ الثلاثية، المبنيَّة على الخفّة، والتي لا تحتملُ أدنى ثقل.

لقد أفلحَ الرضي كثيراً حينما التفتَ إلى شيءٍ من هذا في حديثه عن النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور العين، كما في (دُئِل، ونَمِر، وإِبِل)، إذ يرى أنَّ النسب إلى هذه الكلمات يُوجبُ فيها فتَحَ العين، المكسورة في الأصل، فيقولون: (دُؤَلَيّ، ونَمَرِيّ، وإِبَلِيّ)، ((وذلك لأنّك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفّة: أي الثلاثيّة المجرَّدة من الزوائد، أو أكثرها على غايةٍ من الثِقَل بتتابع الأمثال مع الياء والكسرة ... وأمّا إذا لم يكن وضع الكلمة على أخفّ الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة، فلا يستنكر تتالي الثقلاء الأمثال فيها، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفّة فمن ثَمَّ تقول: تَغْلِبِيّ، ومَغْرِبِيّ، وجَنَدِلِيّ، وعُلَبِطِيّ ...))[١٨]. فالكراهة تكمنُ في (دُئِلُ أو دُئِلِ) في توالي هذه الحركات الثقيلة في بنيةٍ ثلاثيّةٍ مبنيّةٍ على الخفّة. أمَّا إذا كان الاسم مفتوح الآخر:(دُئِلَ)، فإنّه خفيفٌ، و يشترك مع بناء الفِعْل المبني للمفعول في الشكل، مع كونه اسماً، نحو: (شاهدتُ دُئِلَ أو الدُئِلَ) مثلا، والظاهر أن النحويين بهذه الحالة الْتَبَسَ عليهم الاسم بالفعل في بناء (فُعِلَ) فالتمسُوا سُبُلاً في غاية التكلُّف من أجل إسقاط بناء (فُعِل) من أبنية الاسم، وجعله خاصَّاً بالفعل المبني للمفعول، كقولهم بالنقل من الفعل المبني

للمفعول إلى العلميّة، أو منه إلى اسم الجنس، أو القول بفرعيّة صيغة (فُعِل) من الفعل، ومن ثمَّ يكون على كلامهم ،مثل: (دُئِلَ) منقولاً من فِعْلٍ مبني للمعلوم : (دَأَلَ)، إلى مبنيّ للمفعول : (دُئِلَ)، ومنه إلى العلميّة، أو إلى اسم الجنس، ولا يخفى التكلُّف في الانتقال بكلّ هذه الخطوات. وحتى القول بالنقل من المبني للمفعول إلى العلميَّة، أو اسم الجنس، أوقعهم في اضطرابٍ كبيرٍ، من مثل عدم جواز النقل من الفِعْل إلى اسم الجنس، قال الرضي: ((وجاز في الأسماء الدُئِل علماً وجنساً، أمّا إذا كان علماً، فيجوز أن يكون منقولاً من الفِعْل... فعلى هذا لا استبعاد فيه؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول، وأمّا إذا كان جنساً على ما قيل: إنه اسم دويبّةٍ شبيهة بابن عُرْس... ففيه أدنى إشكال، لأنّ نقل الفِعْل إلى اسم الجنس ، قليلٌ))[١٩]، وينقل خالد الأزهري اضطرابهم في كلمتي (دُئِل ورُئِم) ، فيقول: ((واعتُرض على ذلك بأنّه ممكن في الدُئِلِ؛ لأنّه علم قبيلة، لا في الرُئِم؛ لأنه اسمُ جنس، والنقلُ لا يكون إلّا في الأعلام دون أسماء الأجناس، وأُجيب بأنَّ السيرافي ذهب إلى أنّ النقل قد يجيء في أسماء الأجناس، فلا معنى للتوقّف فيه))[٢٠].

قد يعذر النحويون فيما ذهبوا إليه، لأنهم لاحظوا دخول الألف واللام على بناء (فُعِل) في هذه الكلمات القليلة، وهذا ما نلمسه من قول الرضي: ((وجاز في الأسماء الدُئِل علماً، وجنساً ... ودخولُ اللام فيه قليلٌ))[٢١]، فرُبّما يكون عدم دخول الألف واللام على هذا البناء، ما خلا هذه الكلمات، شجَّعهم على القول بالنقل من الفعل المبنيّ للمفعول. والحقُّ أنّ القول بدخول الألف واللام على هذه الكلمات، وقبولها لهما، أدلُّ دليلٍ على القول، بأنّها أصلٌ في الاسم، وغير منقولة من الفعل المبنيّ للمفعول، ولا مهملة فيه، وممّا يُشجِّعُ على ذلك أنَّ الخليل الذي شَافَهَ العرب الأوائل[٢٢]، وصف هذا البناء في الاسم بأنّه ((ليس بُمهملٍ، ولا منقولٍ، بل هو قليلٌ))[٢٣].

ثانياً:كراهة الخروج من الكسرِ إلى الضمِّ في بناء (فِعُل): إذا كان بناء (فُعِل) في الاسم الثلاثي لم يرد إلّا في كلماتٍ قليلة، فحكم النحويون بإهماله، إلّا (الخليل)؛ فإنَّ بناء (فِعُل)، لم يرد في الاسم، ولا في الفعل عندهم إلّا في قراءة قرآنية غير سبعية هي (الحِبُك) في قوله تعالى:((والسَّمَاءِ ذاتِ الحُبُك))[٢٤] وقد شكَّك النحويون كثيراً فيها[٢٥]؛ وبذلك حكمَ النحويون جميعهم على هذا البناء بالإهمال في الاسم، والفِعل، قال الرضي: ((لم يأتِ فِعُل لا في الأسماء، ولا في الأفعال إلّا في الحِبُك، إنْ ثبت))[٢٦]، ويسوغ الرضي الإهمال فيه؛ بكراهة الخروج من الكسر إلى الضم، أو ما عَبَّرَ عنه بالخروج من ثقيلٍ إلى أثقل منه[٢٧]، وقال ركن الدين الأستراباذي: ((والانتقال من الكسرة إلى الضمة انتقال من ثقيلٍ إلى ما هو أثقل منه، بناءً على أنَّ الضمَّةَ أثقلُ من الكسرة))[٢٨].

والحقُّ أنَّ الثقل بَيِّنٌ، والكراهة في أوضح تجلّياتها في هذا البناء، بيد أنَّ ما يُلحظ أنَّ النحويين أباحوا هذا التتابع – الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ – وشذبوه من الثقل الذي فيه في أبنية أخرى، من نحو: (يَضْرِبُ، ولِيُقْتَل)؛ بحُجَّة عدم لزومية الحركة، قال الرضي: ((ويجوز ذلك إنْ كان إحدى الحركتين غير لازمة

نحو: يَضْرِبُ، ولِيُقْتَل))[٢٩]، ومن قبله قال ابن جني: ((ولا يوجد في الكلام (فِعُل) بكسر الفاء وضمّ العين، وإنّما لم يجئ ذلك؛ كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناءً لازماً ...، فأمَّا قولهم: هو يَضْرِبُكَ، وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمّة الباء، فليس يكسرُ ما قدَّمناه؛ لأنَّ هذه الضمة ليست بلازمة ... وإنما يُكْرَهُ من ذلك أنْ تكون الحركة لازمة))[٣٠]. ولا أدري ما الفرق بين ضمة الإعراب في (يَضْرِبُ)، وضمة الباء في(حِبُك)، والناطق ينطق في الحالتين ضمةً واحدةً، ولا فَضْلَ لضمةٍ على ضمةٍ أُخرى، أو كسرةٍ على كسرةٍ أخرى، فالحركات هي هي، سواء أكانت إعراباً أم بناءً، والتتابع هو هو (كسرٌ، فضمٌ) بمعنى آخر: أنَّ نُطقَ التتابع (حِبُ) في (حِبُك) لا يفترق عن التتابع (رِبُ) في (يَضْرِبُ)، أو (لِيُ) في: (لِيُقْتَل). من هنا ندرك أنَّه لا أثر لما سَوَّغ به النحويون من لزوم الحركة، وعدم لزومها؛ وبذلك يكون السؤال مشروعاً عن عِلَّة تَجَلِّي هذه الكراهة، في نحو (حِبُك)، وخفائها أو انحسارها، في نحو (يَضْرِبُ، ولِيُقْتَل) مع وجود عِلَّة الكراهة، وهي الخروج من كسر إلى ضم ،أو من ثقيلٍ إلى أثقل منه في الكلمات جميعها، وكما أباحوا هذا التتابع ولم يعتدّوا به ثقلاً فيما تقدَّم، أباحوه أيضاً في أبنية أخرى ليست قصيّة عن تلك التي تقدمت وبالحجّة نفسها وهي الضمة الأصلية، وغير الأصلية، والكسرة اللازمة، وغير اللازمة، ولا ضير هنا أن نستأنس بما قاله الرضي: ((قوله: (ضمة أصلية) ليُدخل نحو: أُغْزِي، ويُخرج نحو: اِرْمُو، واِمْرُوا، واِبْنُم، وإنما ضَمُّوا ذلك، لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة، وبينهما حرف ساكن، وليس في الكلام مثله، كما ليس فيه فِعُل فإذا كرهوا مثله، والضمَّةُ عارضةٌ للإعراب، كما قالوا في: أَجِيْئُكَ: أَجُوْؤُكَ، فما ظنّك بالكسر والضم اللازمين))[٣١] وقال أيضاً: ((ويدخل في قوله: (إلّا فيما بعد ساكنة ضمة أصلية) كلّ ماض لم يُسمَّ فاعله من الأفعال المذكورة، نحو: اِقْتُدِر عليه، واِنْطُلِقَ به))[٣٢].

وكلام الرضي في هذين النصين مقارنة بما سبق، له بحاجةٍ إلى وقفة؛ لأنّه لا يخلو من تناقض، فهو يُجيز الإتباع في (أُغزِي)، فيضم همزة الوصل؛ بحُجّة أن الأصل فيها (اِغزُوِي)، ولا أثر لذلك في النطق في (أُغزِي) المكسورة الزاي نطقاً والإتباع يكون مع المنطوق فِعْلاً، لا أصلاً ومن ثم كان الأولى أن يقول في ذلك – على فكرة الأصل عنده – : إنَّ الضم في همزة الوصل جائز، لأن الخروج من ضم إلى كسر، أهون من الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما ساكن. والأمر الثاني: قول الرضي: (فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للإعراب) يشير إلى أنَّ العرب كانت تعتد بحركة الإعراب؛ بدليل أنها أتبعت الجيم الهمزة في أَجِيْئُكَ، فقالت: أَجُوؤُكَ، لكراهة الخروج من كسر إلى ضم، ومن ثَمَّ ما يدعو إلى الغرابة أنَّ الرضي لا يعتد بالضمة الإعرابية في نحو (يَضْرِبُ) فيُجيز مثل هذا التتابع؛ بحُجَّة أنَّ الضمة غير لازمة، مع اعتداد العرب بها في نحو (أجوؤك). وأمرٌ ثالث في هذه الكراهة: وهو إجازة الإتباع في همزة الوصل في نحو: (اِقْتُدِر)، و (اِنْطُلِقَ)؛ للكراهة عينها: وهي الخروج من كسر إلى ضم، وقد عَدَّ الرضي الضمة هنا أصلية عندما شرح قول ابن الحاجب: (إلّا فيما بعد ساكنة ضمة أصلية) ولا أعرف

كيف تكون أصلية، والأصل في الكلمتين (اِقْتَدَرَ، واِنْطَلَقَ) !؟. وشيءٌ أخير اختم به هذا النقاش، وهو (همزة الوصل) في الأمثلة (اِغرِي، اِمْرُؤ، اِبنُم، اِقتُدر، اِنطُلق)، فهذه الوِصْلَةُ من الكلام سواء أكانت صامتاً متحركاً بالكسر على أصله، أم كانت كسرة خفيّةً على ما ذهب إليه الرضي[٣٣]، فإنَّها طارئةٌ على البنية؛ بدليل سقوطها في وصل الكلام. بمعنى آخر أنَّها ليست أصلاً في الكلمة وإنما مجتلبة، وقد تعامل معها الرضي – في الخروج من الكسر إلى الضم – على أنَّها أصلٌ، كما أنَّ هناك خلافاً في أنَّها ساكنةٌ أصلاً على ما ذهب إليه الكوفيون، وحُرِّكَت بالكسر كما هو حُكم أول الساكنين[٣٤]، وحركة التخلّص من الساكنين عند النحويين ليست بأحسن حظّاً من حركة الإعراب من حيث لزومها .

أخلصُ من كلّ ما تقدَّم إلى أنَّ النحويين عَوَّلوا على كراهة الخروج من الكسر إلى الضم من دون النظر إلى البنية التي تتحقّق فيها هذه الكراهة، ومن ثم وقعوا في خَلْطٍ واضطرابٍ كبيرين من حيث تصنيف الحركات على أساس اللزوم، وعدم اللزوم، أو الحكم بأصلية الحركة، وفرعيّتها، وهذه الأمور لا تصمدُ أمام الواقع النطقي، ولو سَوَّغوا لهذهِ الكراهة ضمن قيد البنية الكامنة فيها؛ لما وقعوا فيما وقعوا فيه، بمعنى آخر أنَّ النحويين قاسوا هذا التتابع في (يَفْعِلُ) نحو (يضرِبُ)، و(لِيُفْعَلْ) نحو (لِيُقْتَلْ)، وفي (اِفعُل) نحو (اِنْصُرْ)، و(اِفْتُعِلَ) نحو (اِقْتُدِرَ)، على (فِعُل) الثلاثي المجرَّد نحو (حِبُك)، وهو قياسٌ مع الفارق بسبب اختلاف الأبنية إذ لكلّ بناءٍ من الأبنية وضعُهُ وأداؤه الخاصّ به، ومن ثمَّ لمَّا وجد النحويون الخِفَّة في الأداء، والشيوع في الاستعمال في الأبنية السابقة، التي توافرت على هذه الكراهة ما خلا بناء (فِعُل)، حملهم ذلك على الوقوع في هذه التأويلات، وبذلك أرى أنَّ كراهة هذه التوالي (كسرٌ، فضمّ)، لا تُشكّل كراهةً حقاً، إلّا في البنية الثلاثيَّة المُجرَّدة، وقد أحسنَ الرضي حينما وصف البناء الثلاثي المُجرَّد بأنَّه مبنيٌ على الخِفَّة، ومن ثَمَّ أيّ ثقل فيه، يُشكّل كراهة ينوء اللسان بِحَمْلِها.

وقد عَدّ (ابن جنّي) البناء الثلاثي المجرَّد عامَّةً أكثر الأبنية استعمالاً، وأعدلها تركيباً، وهو لا يُرجع ذلك لقلّة حروفه فحسب، وإنما لعينه التي تعمل حاجزاً بين فائه، ولامه المتباينتين في حركتيهما، فالفاء متحركة للابتداء بها، واللام ساكنة للوقوف عليها. ثم يتحدث عن العين التي وصفها بالحَشْو[٣٥]، فـ ((إذا كانت متحركة، والفاء قبلها كذلك، فتوالت الحركتان، حدث هناك لتواليهما ضَرْبٌ من المِلال لهما، فاستروح حينئذ إلى السكون))[٣٦]. أقولُ: كيف إذا كانت الحركتان اللتان تحدثان ضرباً من المِلال (كسرة، فضمة)، وهما في مخرجيهما على طرفي نقيض، وفي تواليهما خروج من ثقيلٍ إلى أثقل منه ؟. فلا غروَ بعد في تحقُّقِ مثل هذه الكراهة في البنية الثلاثيَّة المُجرَّدة.

ومما يدلُّ على أنَّ هذه الكراهة أكثر ما تتحقق في الثلاثي المُجرَّد، هو ورودها فيما هو أقل من الثلاثي، قال ابن جني: ((حكى بعض الكوفيين: ما رأيته مِذُ ستٍ، وهذا أسهل، وإنْ كان لا حاجز بين الكسر، والضم من حيث كانت الضمة غير لازمة؛ لأنَّ الوقف يستهلكها))[٣٧]. وهل يستهلك الوقف الضمة غير اللازمة فقط؟!. وكيف يستهلكها والكلام في حال الوصل ؟!. كما أنَّنا قد نلحظ الخروج من

الكسر إلى الضم عند اتصال الضمير المتحرك بالضم –على أصله – بالباء المكسورة مثل (بِهُ) وقد نطقت به العرب على هذا الأصل، كما نطقت به بعد إتباعه للباء المكسورة[٣٨].

ومما يُعزّزُ ذلك أيضاً وروده بقلّةٍ في البناء الرباعي، على الرغم من أنَّ بناء (فِعْلُل) ممتنع عند النحويين قال ابن جني: ((وكذلك ما امتنعوا من بناءه في الرباعي – وهو فِعْلُل – هو؛ لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم وإن كان بينهما حاجز، لأنَّه ساكن، فضَعُفَ لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً، على أنَّ بعضهم حكى: زِئْبُر، وصِئْبُل، وخِرْفُع، وحكيت عن بعض البصريين إصْبُع))[٣٩]. وكذلك ورود هذا التتابع في الأمر من الثلاثي فيما جاء على (اِفْعُلْ)، أو الماضي الثلاثي المزيد فيه، قال الرضي: ((وقد تُكسر همزة الوصل قبل الضمة نحو : اِنْصُرْ، واِقْتُدِرَ عليه وليس بمشهور))[٤٠].

بيد أنَّ توافر هذه الكراهة – أعني الخروج من الكسر إلى الضمّ – في غير الثلاثي، لا يعني إهمالها البتَّةَ في الاسم الثلاثي المُجرَّد، فقد وردت في القراءة القرآنية (الحِبُك)، كما أنَّها قد ترد في هذه البنية في ظِلِّ قيودٍ خاصَّة كقول العرب في الوقف على الهمزة : (هو الرِّدُؤْ) التي أصلها في الوصل (هو الرِّدْؤُ)، ويذكر النحويون طريقتين لتفسير ضم العين والوصول إلى الوزن المرفوض (فِعُل) مع الهمزة[٤١]:

الأولى: تتمثل بنقل حركة الهمزة إلى الدال، وإبدال الهمزة واواً، فتكون صورة الكلمة: (الرِّدُؤْ)، والهدف من ذلك الإبدال ليس التخفيف، وإنما بيان الحرف الموقوف عليه، قال الرضي: ((وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ثم يُدبر الهمزة في القلب بحركة ما قبلها، فيقول: هذا البُطُو، والوَثُو، والرِّدُؤ...، وليس هذا القلب تخفيفاً للهمزة كما في: بير، وراس، ومومن؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه))[٤٢] .

ويبدو أنّ الذي حصل وفقاً لمعايير الدرس الصوتي الحديث، هو حذف الهمزة، ونقل الصامت (الدال) إلى المقطع الذي يليه؛ لأنَّ المقطع الذي يليه بقي بمصوّت من دون صامت بعد حذف الهمزة، ثم إطالة الصوت بالمصوت القصير (الضمة)، ليُصْبحَ مصوتاً طويلاً، هكذا:

رِدْؤُ : رِ ـِ د / ء ـُ

ر ـِ د / ـُ

ر ـِ / د ـُ

ر ـِ / د ـُـ

والذي يُلحظ هنا أنَّ وزن الكلمة هو (فِعُو) وليس (فِعُل)، بمعنى آخر أنّ الكلمة مكوّنة من حرفين فقط، ومن ثَمَّ لا كراهة هنا تذكر، ولا وصول إلى وزن مرفوض، فالكلمة مكوَّنة من حرفين، ثانيهما محرك بحركة طويلة، أو (مدَّة) ساعدت بامتدادها على التخفيف من وطأة الخروج من الكسر إلى الضم، وهو كثير في العربية فمثله كمثل الأمر من الفعل (وقف)، المسند إلى واو الجماعة: (قِفُوا) .

الأخرى: تتمثل بالوقوف على الهمزة، ونقل ضمتها إلى الدال من دون إبدالها (هو الرِّدُؤْ)، قال الرضي: ((ولكراهتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن المرفوض، نحو: هذا الرّدُؤْ، ومن البُطِئْ، ولم يُجوّزوا ذلك في غيرها، فلم يقولوا: هذا عِدُلْ، ولا من قُفِلْ، بل من كان ينقل في نحو: بَكِر إذا اتفق له مثل: عِدُلْ وقُفِلْ، أتبع العين الفاء في الرفع، والنصب، والجرّ، فيقول: هذا العِدِل والقُفُل...، لئلا يؤدي إلى الوزن المرفوض ...، والفرق بين المهموز، وغيره، أنَّ المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض، وأمَّا غير المهموز، فلا يجوز فيه إلّا الإتباع))[٤٣].

وأهم ما يُلحظ في نص الرضي أنَّه صرح بالأداء إلى الوزن المرفوض: (فِعُل) إلا أنّه قَصَرَ ذلك على ما آخره همزة في الوقف، بدليل قول العرب: (هذا الرِّدُؤْ) وعدم قولهم: (هذا عِدُلْ) في الوقف. والغريب في هذا أنَّ الأداء إلى الوزن المرفوض حصل بضمة الإعراب، وهي حركة (غير أصلية) في عُرفهم، ومنقولة من اللام إلى العين، وقد قَرَّرَ الرضي مسبقاً أنَّ الأداء إلى الوزن المرفوض لا يكون إلا بكسرٍ وضمٍّ أصليين في بنية الثلاثي المجرَّد، فكيف جُوِّزَ هنا مع ضمٍّ غير أصلي ؟!. فهذا يدل على ما أكَّدناهُ مسبقاً من أنَّ التعامل مع الحركات عند العرب كان على حدٍّ سواء، ولا تفريق فيه بين ضمة إعراب، وضمة بنيةٍ ، وحركة أصلية، وحركة منقولة. وسبب قصر هذا الوزن على ما آخره همزة في الوقف؛ لـ((أنَّ الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها؛ لأنَّها من أقصى الحلق، فإذا وقفوا عليها ...، احتاجوا إلى بيانها))[٤٤]. أمّا سبب تحريك الساكن الذي قبل الهمزة الساكنة للوقف؛ ((لأنها إذا كانت بعد الساكن، كانت أخفى؛ لأنَّ الساكن خافٍ، فيكون خافٍ بعد خافٍ فإذا حرّكتَ ما قبلها كان أبين لها))[٤٥].

والحقُّ أنَّ النطق بالهمزة في آخر الكلمة الموقوف عليها– وإن كان بعد ضمة – شبيهٌ إلى حدٍّ كبير بنطق دال مضمومة من دون همزة كما في : (الرِّدُو)، لأنَّ الوقف على الهمزة يُصّيُرها حرفاً ضعيفاً، وهو يشبه ما ننطق به اليوم عند الوقف على (مقروء) بـ (مقرو). هذا من جانب يمكن أنْ نُفسّرَ به قبول هذا الوزن المرفوض عند الوقف على الهمزة .

ومن جانب آخر أنَّ الذي حصلَ في هذه البنية، وأدَّى إلى ما يعرف بالوزن المرفوض: (فِعُل) عند الوقف هو تجاور صامتين في آخر البنية من دون مصوت، أو ما يعرف عند القدماء بـ (التقاء الساكنين) في الوقف، لأنَّ الوقف يُقصي حركة الحرف الموقوف عليه، ومن ثَمَّ لا أثر لما قيل عندهم بـ (نقل الحركة) هنا. وإلّا بِمَ نُفسّرُ قول الرضي: ((ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة فلم يقولوا: هذا عِدُلْ ولا من بُسِرْ، كلُّ ذلك؛ لكراهتهم كون الهمزة ساكنة ساكناً ما قبلها))[٤٦] فقوله: الهمزة ساكنة وساكن ما قبلها، يعني التقاء ما بين الساكنين ، وقد صَرَّحَ أبو علي الفارسي بهذه الكراهة، وبأنَّ التخلص منها يكون بالحركة التي كانت للإعراب، إذ قال: ((وقالوا في الوقف على الرِّدْءُ في الرفع...، هو الرِّدُءْ مثل الرِّدُعْ ...، فحرَّكوه– كراهةً لالتقاء الساكنين – بالحركة التي كانت تكون للإعراب))[٤٧] ويتمّ التخلّص من هذه الكراهة بإقحام حركة فصل بين الصامتين، نتيجة تكون (مقطع مزيد)، قال كانتنيو: ((انعدمت من

العربية المقاطع ذات الانغلاق المزدوج ...، وكذلك أيضاً المجموعات ذات الحرفين في آخر الكلمة، وإذا ظهرت المجموعات من هذا الصنف الأخير من جَرَّاء الوقف، وَجَبَ إقحام حركة فصل بين الحرفين))[٤٨]، فالذي حصل بحسب الصورة المقطعية يكون كالاتي:

الرِّدْؤْ (وقفاً) :ء ـَ ر / ر ـِ د ء (مقطع مزيد) قبل التخلص من الكراهة.

الرِّدُؤْ (وقفاً) :ء ـَ ر / ر ـِ / د ـُ ء تقحم حركة فصل بين الصامتين، فيتحول المزيد إلى مقطعين: قصير، وطويل مغلق.

أما تحديد جنس حركة الفصل، فالذي يحدده على ما ذهب إليه د.إبراهيم أنيس هو إمّا طبيعة الحرف المُحَرَّك، أو انسجام الحركة مع الحركات الأخرى في الكلمة[٤٩]. على حين ذهب كانتنيو إلى أنّ جنس الحركة، إمَّا أنْ يكون من جنس حركة الإعراب، التي سقطت، أو من جنس جرس الحركة الأصلية في الكلمة[٥٠].

قد يُعْتَرَضُ على ما تقدم بأنّ الوقف يسوّغ النطق بالمقطع المزيد–وإن كان مكروهاً–في الوصل، فالجواب على ذلك أنَّ هذا الأمر يرتبط من جهة بطبيعة الصامتين الموقوف عليهما، فقد يجتمع صامتان في آخر البنية الموقوف عليها والوقف يُجيزهُ، كما في كلمة (بِنْتْ) مثلاً، وقد يجتمعان والناطق لا يطيق الوقف عليهما، وهو ما أراه ينطبق على كلمة (رِدْؤْ) وقفاً، وفي ذلك يقول كانتنيو: ((ولا تثبت هذه المجموعات إلّا متى كان النطق بها يسيراً، أي إذا كان انفتاح عناصرها انفتاحاً متناقضاً، كما هي الحال في المجموعات التي تبتدئ بحرف مائع، أو خيشومي أو أحياناً بحرف النون ...، ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك – أي إذا كانت المجموعات المذكورة عسيرة في النطق، فإنهم يُقحمون عادةً حركة فصل)) [٥١]. ومن جهة أُخرى قد يرتبط بطبيعة القبائل العربية، وإمكانية أداءِ كلٍّ منها، خاصَّة وأنّ مراتب الخفّة، والثقل، متفاوتة بين هذه القبائل، فما تستثقله قبيلة ما، قد يكون خفيفاً عند غيرها.

وعلى هذا يمكن توجيه قراءة من قرأ: (الحِبُك) التي رفضها النحويون، وشكّكوا كثيراً في دِقَّةِ نقلها، ولاسيما أنّ الكلمة يمكن الوقوف عليها؛ لأنها آخر الآية، بأنَّ الأصل (الحِبْكْ) وقد استُثْقِلَ النطق بالباء، والكاف ساكنتين معاً، فلجأ الناطق إلى تحريك الباء بالضم (الحِبُك) ، تخلصاً من هذه الكراهة، خاصّة وأنَّ التحريك بالضم، أشد مناسبةً للباء، التي تخرج من الشفتين .

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن إجمال النتائج التي توصَّلتُ إليها، بالآتي :

١-كشف هذا البحث عن سر كراهة الخروج من الضم إلى الكسر في بناء (فُعِل)في الاسم ، وقِلَّة استعماله فيه، مقارنة بشيوعه وكثرة استعماله في بناء الفعل المبني للمفعول، مع أنَّ الكراهة هي هي (خروج من الضم إلى الكسر) ، إذ يدخل ذلك في إطار فلسفة الحركات وترتيبها داخل البنية.

٢-تبيَّنَ أنَّ بناء (فُعِل) في الاسم ليس بمهمل، ولا منقول، وإنما هو مستعملٌ بقِلَّة؛ لثِقَلِه على ما ذهب إليه الخليل.

٣-أظهرت هذه الدراسة أنَّ العرب كانوا يتعاملون مع الحركات على حدّ سواء إعرابا كانت أم بناءً، بدليل إتباعهم حركة البناء لحركة الإعراب. وأنَّ النحويين هم من فرقوا بين الحركات وقسَّموها إلى حركات لازمة وغير لازمة، وأصلية وطارئة.

٤-يبدو أنَّ الرضي كان على نَحْوٍ عالٍ من الدقة بتصانيف الكراهة، ومراتب ثِقَلها، إذ فرَّق بين كراهة توالي ثقلين مختلفين في فُعِل، وفِعُل، وكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل، أي: من الفتح إلى الكسر في بناء: فَعِل نحو : كَتِف، أو من الفتح إلى الضم في بناء: فَعُل، نحو: عَضُد.

٥-أظهرت هذه الدراسة أنَّ كراهة الخروج من الكسر إلى الضم، أكثر ما تتجلَّى في البناء الثلاثي المجرَّد، وذلك لخفَّته، وطبيعة تركيبه.

٦-إنَّ الخروج من الكسر إلى الضم وإن كان ثقيلاً مستكرهاً – في البناء الثلاثي، إلا أنَّ ذلك لا يمنع من استعماله في ظلّ قيودٍ خاصَّة، كالوقف على الهمزة، أو الوقف على صامتين يضيق اللسان بنطقهما.

٧-تبيَّنَ أنَّ التخلُّصَ من كراهة، قد يقود إلى كراهة أخرى، أهون وقعاً في النطق من تلك الأولى ، فالتخلّص من كراهة تجاور صامتين في الوقف، أو ما يعرف عند المتقدمين بـ (التقاء الساكنين) في الوقت – بإقحام حركة فصل بينهما، قد يؤدّي إلى كراهة الخروج من الكسر إلى الضم في البناء الثلاثي المجرد (فِعُل)

الهوامش

(١) الكتاب:٤/٢٤٤، وينظر الأصول في النحو:٣/١٨٠-١٨١، وشرح الشافية للرضي:١/٢٩-٣٠، وشرح الشافية للجاربردي:١/٢٩-٣١

(٢) معاني القران:٢/١٢-١٣.

(٣) شرح الشافية لليزدي :١/١٦٨، وينظر: شرح الشافية للجاربردي:١/٢٩

(٤) همع الهوامع:٣/٢٩٦ .

(٥) شرح الشافية للرضي:١/٣٠.

(٦) شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي:١/٢٠١.

(٧) المنهج الصوتي للبنية العربية:٥٣ .

(٨) شرح الشافية للرضي:١/٣٥ .

(٩) المصدر نفسه: ١/ ٣٠ ، وينظر: وشرح الشافية للجاربردي:١/٢٩.

(١٠) الكتاب:٤/٢٤٤، وينظر: الأصول في النحو:٣/١٨١.

(١١) الخصائص:٣/١٧٩.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه ٣/١٨٠، وشرح الشافية للرضي:١/٣٠-٣١، وشرح الشافية للجاربردي:١/٢٩-٣٠، وشرح الشافية لليزدي:١/١٦٩، وشرح النظّام:٣٨.

(١٣) شرح الشافية للرضي: ١/ ٣٠ .

(١٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:٥٣-٥٤ .

(١٥) أصوات اللغة العربية:١٨٠ (الهامش) .

(١٦) شرح الشافية لليزدي:١/١٦٩ .

(١٧) المصدر نفسه:١/١٦٩ .

(١٨) شرح الشافية للرضي:٢/٢١٥-١١٦ .

(١٩) المصدر نفسه :١/٣٠-٣١ .

(٢٠) شرح التصريح على التوضيح : ٤/٤٤٠-٤٤١.

(٢١) شرح الشافية للرضي: ١/ ٣٠ .

(٢٢) قالَ ثعلب(ت٢٩١هـ) سُئِلَ الخليل عن مصادر عِلْمِه، فأجاب: بوادي الحجاز، ونجد، وتُهامة. ينظر: مدرسة الكوفة : ٩٨ .

(٢٣) شرح التصريح على التوضيح :٤/٤٤١ .

(٢٤) الذاريات :٧. وهي قراءة الحسن البصري، وأبي السمَّال، وأبي مالك الغفاري، ينظر: البحر المحيط:٩/٥٤٩، ومعجم القراءات:٦/٢٤٤.

(٢٥) قيل في توجيه هذه القراءة عدة أقوال: قال ابن جنّى: إنّها سهو من القارئ، وقال أيضاً: إنها من (تداخل اللغات) أي من لغتي (الحِبِك بكسرتين، والحُبُك بضمتين) فنُطق بالحاء على اللغة الأولى، والباء على اللغة الثانية، وقد اعترض الرضي عليه؛ لأنه رَكَّبَ اسماً من مفرد، وجمع. وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنَّ الكسر في الحاء جاء إتباعاً لكسرة التاء في (ذاتِ)؛ لأنَّ اللام حاجزٌ غير حصين، وقد اعتُرِضَ عليه، لعدم اعتداده باللام، وبأنَّ (ال) التعريف بمنزلة (قد). ينظر:المحتسب:٢/٢٨٨، وشرح الشافية للرضي:١/٣١-٣٢ ، وشرح الشافية لليزدي:١/١٦٩-١٧٠ (الهامش)، والبحر المحيط :٩/٥٥٠، وشرح التصريح:٤/٤٤٠.

(٢٦) شرح الشافية للرضي :١/٣٠، وينظر: الكتاب:٤/٢٤٤ ، والحجة للفارسي :١/٩٧ .

(٢٧) ينظر: شرح الشافية للرضي :١/٣٠ .

(٢٨) شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي:٢٠١/١ .

(٢٩) شرح الشافية للرضي :٣٠/١ .

(٣٠) المنصف في شرح التصريف:٢٠/١ .

(٣١) شرح الشافية للرضي :٣٧/٢ .

(٣٢) المصدر نفسه:٣٧٤/٢ .

(٣٣) المصدر نفسه:٣٦٦/٢ .

(٣٤) المصدر نفسه :٣٧٢/٢ .

(٣٥) ينظر:الخصائص:٥٥/١-٥٦ .

(٣٦) المصدر نفسه :١/ ٥٦ .

(٣٧) المصدر نفسه :٦٨/١ .

(٣٨) ينظر:الكتاب:١٩٥/٤ ، والحجة للفارسي:١٣٣/١، وشرح الكافية للرضي :٤٢١/٢-٤٢٢ .

(٣٩) الخصائص:٦٨/١ .

(٤٠) شرح الشافية للرضي :٣٧٤/٢ .

(٤١) ينظر:الكتاب:١٧٧/٤-١٧٩ ، والتكملة:١٩٥-١٩٨، وشرح الشافية للرضي:٤٠٥/٢-٤١٣ .

(٤٢) شرح الشافية للرضي:٤٠٦/٢ .

(٤٣) المصدر نفسه :٤١٢/٢-٤١٣ .

(٤٤) المصدر نفسه:٤٠٥/٢ ، وينظر:الكتاب:١٧٧/٤ .

(٤٥) شرح الشافية للرضي:٤٠٥/٢ .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) الحُجَّة للفارسي:٩٨/١ .

(٤٨) دروس في علم أصوات العربية :١٩٢ .

(٤٩) ينظر: صيغ الاسم الثلاثي المجرد:٨٨ .

(٥٠) ينظر: دروس في علم أصوات العربية:١٨٨ .

(٥١) المصدر نفسه:١٨٩.

المصادر

* القران الكريم

– أصوات اللغة العربية، د.عبد الغفور هلال، ط/٣، مكتبة وهبة ، القاهرة، ١٩٩٦م.

– الأصول في النحو، ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ط/٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.

– البحر المحيط، الأندلسي، أبو حيَّان محمد بن يوسف، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،١٤٢٠هـ.

– التكملة، الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد، تح، كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨١م.

– الحُجَّة للقُرَّاء السبعة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط/١، دار المأمون للتراث ، بيروت، ١٩٨٤م.

– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، تح: محمّد علي النَّجَّار، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢م.

– دروس في علم أصوات العربية، جان كانتنيو، ترجمة: صالح القرمادي، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.

– شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، تح: أحمد السَّيِّد أحمد، دار التوفيقية للتراث ، القاهرة ،٢٠١١م.

– شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، ط/٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: ١٩٧٨م.

– شرح شافية ابن الحاجب، ، أحمد بن الحسن الجاربردي ، (ت ٧٤٦ هـ)، ط/٣، عالم الكتب، بيروت ، (د. ت) .

– شرح شافية ابن الحاجب، المسمّى بـ(شرح النظَّام)، الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، ط/٦، مط: الأمير، قم– إيران ، ١٤٢٧هـ .

– شرح شافية ابن الحاجب، الخَضْر اليزدي (ت٧٢٠هـ) تح : د. حسن أحمد العثمان، ط/١ ، منشورات ذوي القُربى، مط: روح الأمين ، قُم – إيران ، ١٤٣٣هـ .

– شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تح: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥هـ .

– شرح شافية ابن الحاجب ، رُكن الدين حسن بن محمد الأستراباذي ، تح: د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط/١، مكتبة الثقافة الدينية ، ٢٠٠٤هـ .

– صيغ الاسم الثلاثي المجرد (بحث منشور)، د. إبراهيم أنيس، مجلَّة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج :١٠ ، ١٩٨٥م.

– الكتاب، سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون ، ط/٢، دار الجيل للطباعة، القاهرة ،١٩٨٢م.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، تح: علي النجدي، و د.عبد الفتاح شلبي، و د.عبد الحليم النجَّار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ٢٠٠٩م.

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، ط/٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت– لبنان ، ١٩٨٦م.

– معاني القرآن ، الفرَّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجّار، دار السُّرور القاهرة ، ١٩٥٥م.

– معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القراء، إعداد: د. أحمد مختار عمر، و د.عبد العال سالم مكرم، ط/٢، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٨م .

– المنصف شرح كتاب التصريف ، أبو الفتح عثمان بن جنِّي ، تح: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط/١، مط: مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ١٩٥٤م.

– المنهج الصوتي للبنية العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تح: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر، (د.ت) .